الميثاق
الاثنين : ١٧/ ٥ / ٢٠١٠م
الموافق :٣ / جمادى الثاني / ١٤٣١هـ
العدد (١٥٠٥)

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

20 عاماً من العطاء الوحدوي

العيد الوطني الـ20 للوحدة اليمنية 22 مايو.. العيد الوطني الـ20 للوحدة اليمنية 22 مايو.. العيد الوطني الـ20 للوحدة اليمنية 22 مايو.. العيد الوطني الـ20 للوحدة اليمنية 22 مايو.. العيد الوطني الـ20 للوحدة اليمنية 22 مايو..

الدكتور / بن دغر في حوار صحفي:

الوحدة ليست موضوعاً قابلاً للنقاش

■ رفض الدكتور أحمد عبيد بن دغر - الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام بالمؤتمر الشعبي العام- أي حوار مع مَنْ يطرحون قضايا الانفصال أو فك الارتباط، مؤكداً أن قضية الوحدة ليست قابلة للنقاش على الإطلاق. وقال في حديث لـ"الأهرام العربي": إن المؤتمر لن يضع اليمن على طاولة الحوار أبداً، ولكنه على استعداد للحوار فقط مع الذين يؤمنون بالوحدة اليمنية.

ولفت الدكتور بن دغر إلى أن الوحدة "قد رسّخت جذورها في المجتمع اليمني، وأن المركزية هي واحدة من المشاكل التي تواجه أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، ولذلك فإن المؤتمر ينوي أن ينقل الصلاحيات والإمكانات والاعتمادات إلى المحافظات، من خلال لامركزية تحقّق للناس الشعور بالرضا تجاه السلطة وبالتالي الشعور بأنهم شركاء في الحياة السياسية والعامة.

واتّهم أطرافاً إقليمية بدعم ما يسمّى بالحراك الجنوبي، كما اتّهم حوزات في إيران وخارجها بدعم الحوثيين في صعدة.. وقال الأمين العام المساعد للمؤتمر: إن تنظيم القاعدة مازال قادراً حتى الآن على استقطاب بعض الشباب وتوجيههم نحو أعمال إرهابية مثل المحاولة الانتحارية الفاشلة التي استهدفت السفير البريطاني في صنعاء أخيراً، وشدّد على أن الدولة ستتصدّى بحزم لتنظيم القاعدة حتى يتم القضاء عليه نهائياً.. وإلى نص الحوار:

مستعدون لتقديم تنازلات للمعارضة إذا كانت تخدم الاستقرار والوحدة

حوزات إيران لا يمكن أن تساعد الحوثيين دون دعم أو موافقة الجهات الرسمية في طهران

الصامتون والمتفرجون وحدويون أيضاً

التعديلات الدستورية جوهرية وليست شكلية

○ نبدأ من المعترك السياسي وحالة الانسداد في الحوار الحاصل بين المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك.. هناك طروحات كثيرة ومواقف مختلفة.. لماذا يتعثّر الحوار من وجهة نظركم؟

– نستطيع أن نقول إن المرحلة التي بدأت بعد اتفاق فبراير ٢٠٠٩م هي مرحلة تم فيها إضاعة فرصة تاريخية كان يمكن أن تحقّق بعض التقدّم، لأن اتفاق فبراير كان واضحاً فيما يتعلق بمستقبل العلاقة بين الأطراف المتحاورة وبالذات بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك.. اتفاق فبراير ينص على تعديل دستوري يؤدي إلى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي وتشكيل لجنة عليا للانتخابات، وكان يفترض أن نمضي مباشرة بعد اتفاق فبراير نحو تنفيذ ذلك.

لكننا فوجئنا بهم في يونيو الماضي يقدّمون لنا رسالة يقولون فيها: صحيح نحن اتفقنا على موضوعات حدّدها اتفاق فبراير لكن ليس هناك أجواء مناسبة للحوار، وقالوا نحن نريد منكم إيقاف الحرب في صعدة وإيقاف الحشود العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية وإطلاق سراح المعتقلين، وكان ردّنا واضحاً في هذا الموضوع، ومازلنا نكرّر هذا الرد حتى الآن.. الحرب في صعدة لم تبدأها الدولة ضد الحوثيين بل بدأها الحوثيون ضد الدولة، تسلّحوا ووجدوا من يساعدهم على هذا التسلّح من قوى إقليمية، وجدوا ظروفاً مناسبة أنشأوا فيها جماعاتهم السياسية ثم العسكرية، ثم بدأوا يهاجمون الدولة كمؤسسات محلية في محافظة صعدة بل استولوا على بعض تلك المؤسسات وبعض المديريات.. شيء طبيعي أن الدولة وأية دولة في العالم تقوم بعملية رد مباشر على هذا التطاول على سيادتها ولذلك قامت بالقضاء على التمرّد الأول في ٢٠٠٤م، وما لحقه من تمرّدات حتى الحرب السادسة.

تحالف مشبوه

○ لكن هل يريد المشترك أن تترك الدولة صعدة للحوثيين؟

– هم لا يقولون بوضوح اتركوا هذه المناطق للحوثيين يتصرّفون فيها كما يريدون، لكن يحاولون بقدر الإمكان أن يضعوا الدولة والنظام السياسي في موضع حرج، يحاولون أن يدغدغوا عواطف الناس في محافظة صعدة وبعض المحافظات القريبة منها وأحياناً يستخدمون الجوانب المذهبية في الموضوع لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الناس.. في ذلك الوقت الأمور لم تكن واضحة لنا في المؤتمر أنهم يفكّرون في التحالف مع الحوثي، الآن وبعد وثيقتهم الأخيرة مع الحوثي واتفاقهم على شكل من أشكال التحالف السياسي معه، أصبحت الأمور واضحة لنا، لماذا كانوا يدافعون عن الحوثي، أو لماذا على الأقل كانوا يصمون آذانهم عن هذا الفعل المشين الذي كان يمارسه الحوثي الذي هو– في الحقيقة– حركة تمرّد من بقايا الإمامة لا يعترفون بالتطوّر ولا بالحياة كما يجب أن تكون، هم يعتقدون أن لهم حقاً إلهياً اغتصب في عام ١٩٦٢م، وطبعاً هم دائماً يشيرون إلى أنه لولا مصر لما انتصرت الثورة في ٢٦ سبتمبر، ونحن نؤكّد دائماً على أن الدور المصري كان عاملاً حاسماً في الثورة.

المشترك وقطاع الطرق

○ ما الفارق بينهم وبين المشترك وفيمَ يلتقون؟

– بشكل عام هم اعتمدوا على المشترك في جوانب الإعلام، بحيث أعطاهم المشترك فسحة إعلامية لم تكن متاحة لهم في البداية وخاصة في الحرب السادسة.. وعندما نسألهم ماذا تقصدون بوقف الحشود العسكرية في المحافظات الجنوبية، وفيها من يرفع أعلام التشطير، وعادةً على الدولة عندما يسقط علمها يجب عليها وعلى الشعب والمجتمع أن يدافع عن هذا العلم رمز الدولة والدستور والقانون ورمز هيمنة الدولة على كل شيء.. فلكي تساعدونا امنعوا أصحابكم من رفع الأعلام التشطيرية وامنعوهم من قطع الطرق والاعتداء على المواطنين في المحافظات الجنوبية من أبناء المحافظات الشمالية، أحياناً بالبطاقة الشخصية وبدون سبب وأحياناً يتم الاعتداء على أصحاب البسطات الصغيرة والدكاكين.. وصلت الأمور إلى درجة الاعتداء على كرامة الناس وهو أمر لا أحد يستطيع بصراحة أن يقبله إطلاقاً في اليمن كمجتمع وكدولة.. استغرقنا حوالي سنة ونحن نتكلم عن تحقيق أجواء مناسبة للحوار.. في الحقيقة نص اتفاق فبراير الذي يتحجّجون به، يقول تهيئة الأجواء السياسية للانتخابات القادمة وليس للحوار.. لأن الحوار يمكن أن يجرى حتى أثناء الحرب، الحوار في الأخير هو الوسيلة التي يمكن من خلالها الوصول إلى اتفاق.

طرح المعهد الديمقراطي فكرة الحوار في بيروت بإيعاز من المشترك

اشتراطات جديدة

○ هل يعني هذا أن الدولة في حالة حرب مع أطرافها؟

– نحن لسنا في حالة حرب مع المشترك ولا مع أي أحد.. السلطة والدولة ممثلة بكل هيئاتها، ممثلة في فخامة الرئيس حريصة على التعامل مع كل الأطراف بقدر كبير من العدل والمنطق.. يبدو لي أنهم اكتشفوا في بداية العام الحالي أن هذا الطرح لم يعد مناسباً فبدأوا يقبلون الجلوس إلى طاولة الحوار وجلسنا في أوقات مختلفة وفي أكثر من مكان، وناقشنا كثيراً من الأمور فيما يتعلق باتفاق فبراير.. نحن كنا نود الدخول مباشرة في صلب الموضوع والحديث عن الدستور والنظام الانتخابي وقانون الحكم المحلي وقانون الانتخابات، نريد أن ندخل مباشرة في الموضوعات المعقّدة وكانوا هم مصرين منذ بداية العام على أن نتّفق أولاً على آلية، قلنا نتّفق على آلية، وقد اتّفقنا في الحقيقة على ما يشبه اتّفاق بحيث نتحاور معهم ونشكّل لجنة تحضيرية للحوار.. ما الذي جرى في اللحظة الأخيرة؟ قدّموا لنا صيغة بأنهم لا يستطيعون أن يوقّعوا على اتّفاق معنا وأنهم يحيلون هذا الاتّفاق إلى اللجنة التحضيرية التي يرأسها الأخ باسندوة وآخرون معه..

هذه اللجنة هي لجنة تحضيرية لشيء ما، هي ليست من مؤسسات الدولة ولا حزباً معترفاً به وليست منظّمة مجتمع مدني، ليس لها وجود إلا لدى أصحابها، نعم ونحن لا نلغيها كلية، بإمكاننا أن نتعامل معها لكن الأحزاب التي وقّعت على اتّفاق فبراير يفترض أن توقّع على أي اتّفاقات لاحقة باعتبارها أحزاباً ممثلة في مجلس النواب، لا نستطيع، نحن لو فتحنا باب التوقيع لكل الأطراف، فلدينا ١٥ حزباً من حقّها أن تطالب بالتوقيع على أي اتّفاق وهم حلفاء المؤتمر، وهم لديهم أحزاب أيضاً ليست ممثلة في مجلس النواب فإذا جمعنا هذه الأحزاب والمنظمات تصل إلى ٣٤ حزباً، من الصعب أن نفوّض كل ما تم الاتّفاق عليه في فبراير ٢٠٠٩م إلى أحزاب لم تشترك أصلاً في صياغة الاتّفاق الأول.

الحوار في بيروت

○ ما هذه الصيغة؟

– وثانياً كان هناك صيغة متّفق عليها أن يتم الحوار بين أطراف موجودة في مجلس النوّاب ومعترف بها ولديها وجود شعبي وتنفيذي.. لم نتّفق على هذه الصيغة، نحن رفضنا أن نوقّع مع اللجنة التحضيرية وأصررنا على أن نوقّع مع أحزاب اللقاء المشترك وهم أيضاً شعروا أن هذه الصيغة لن تمرّ.. قبلوا فيما بعد بالتوقيع من قبل كل الأطراف الممثلة في مجلس النوّاب، التي هي المؤتمر وبعض أحزاب المشترك، ومضينا تقريباً نحو محاولة للوصول إلى اتّفاق، بقيت بعض القضايا المعلّقة في فبراير أيضاً هذا العام "من فبراير إلى فبراير"، فجأة طرحت قضية نقل الحوار إلى بيروت، وهي مبادرة من المعهد الديمقراطي الأمريكي، نحن قلنا للمعهد ما الذي يوجب أن نتحاور في بيروت، قلنا أي عاصمة عربية لا مشكلة، لكن ما الذي يوجب، نحن لسنا في حالة حرب، لسنا في حالة قطيعة مع المشترك، الوضع في اليمن ليس متوتراً إلى درجة أن الناس لا يستطيعون أن يجتمعوا فيما بينهم، ما الذي يستوجب نقل الحوار إلى الخارج.. طبعاً لم يكن لدى المعهد الأمريكي ردود منطقية، ويبدو لي أنه كان بإيعاز من المشترك.. الحوار في الخارج له تبعات وعواقب ونحن في المؤتمر حريصون على المصالح العليا لليمن ومصالح المجتمع، ليس بإمكاننا أن نفرّط فيها بهذه السهولة.

الهروب إلى سوريا

○ كان هناك أيضاً مبادرة من قبل الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا؟

– نعم.. عندما فشلت المبادرة الأمريكية لنقل الحوار إلى بيروت كنا قد دعينا الأخ عبدالله الأحمر– الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الإشتراكي "الحاكم" في سوريا– لزيارة اليمن في إطار تفعيل التعاون وتبادل الخبرات والزيارات، وأثناء لقائه بنائب رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر قال له النائب نحن وصلنا إلى ما يشبه اتّفاق لكن المشترك مصرّ على أن توقّع اللجنة التحضيرية، الآن أقنعوهم، فرع البعث في اليمن موجود في اللجنة التحضيرية، وخصوصاً أن البعث يترأس المشترك.. أقنعوا أصحابكم.. الأخ الأحمر قدّم بعض المقترحات وهم تمسّكوا بهذه المقترحات لأنها تخرجهم من اتّفاق فبراير، فيها بعض الصيغ ليست واضحة وبعضها يحتاج إلى مناقشة، فتمسّكوا مرة أخرى إلى نهاية مارس بصيغة عبدالله الأحمر.

في الحقيقة سوريا لم تقدّم مبادرة، سوريا حاولت أن تقنعهم بأن يوقّعوا على محضر جديد يكون تنفيذياً لاتّفاق فبراير.

من يدعون إلى «فك الارتباط» لا يمكن الحوار معهم إطلاقاً

مجرمون لا سياسيون

○ وما هو الوضع الآن؟

– الآن لدينا نقطتان رئيسيتان، النقطة الأولى تتعلّق بالمعتقلين السياسيين، هناك معتقلون حقيقة في اليمن نحن نقول لهم لا يوجد معتقلون سياسيون، هناك مشكلات في اليمن تظهر هنا وهناك، مثلاً هناك معتقلون من الحوثيين، ومعتقلون في بعض المناطق في المحافظات الجنوبية والشرقية، هؤلاء كما قلنا في السابق إن كان فيهم معتقل رأي سياسي عبّر عن وجهة نظره، مارس حقّه في التعبير، مارس حقّه الدستوري والقانوني، نحن سنطلقه فقط قولوا لنا اسمه.. أما إذا كان هناك قتلة أو مجرمون فلا يمكن، وهؤلاء سيحسم أمرهم القضاء، وأنتم قبل فترة قبلتم بأن تحال هذه القضايا إلى القضاء ، ونحن قبلنا ولذلك فإحالة هذا الموضوع إلى القضاء ليس فيه غبن عليكم ولا علينا.. وإذا كان هناك مصلحة مشتركة فسنعتبر أن مثل هذا الاتّفاق سيكون مخرجاً للحالة التي نحن فيها فيما يتعلّق بهذه النقطة بالذات.

أما بالنسبة للنقطة الثانية فتتعلّق بالإعلام، المشترك يريد أن يسلب الحكومة حقّها في الدفاع عن نفسها في وسائل الإعلام الرسمية، مصرّ على هذا الاتّجاه، ونحن نقول لهم أنتم تهاجمون الحكومة في وسائلكم الإعلامية وفضائية «سهيل»، فضائيتكم ، و«الجزيرة» تكاد تكون ميّالة إليكم ليس في موقفها حياد تجاهنا في المؤتمر.. هل على الحكومة أن تنتظر فقط هذا السيل الكبير من الشتائم والتهم والممارسات التي لا تبدو أحياناً مقبولة حتى من ناحية أدبية، وتصمت دون أن تدافع عن نفسها.. أي شخص سيقول لكم إن هناك شيئاً من اللامنطق في هذا الموضوع.. قالوا دافعوا عن حكومتكم في صحفكم الحزبية، قلنا لهم لا، نحن سندافع في صحفنا الحزبية عن حزبنا إذا ما تعرّض من جانبكم للهجوم، لكن فيما يتعلّق بالحكومة فهذا أمر يخصّها تماماً، يوم أن تصبحوا في الحكومة استخدموا وسائل الإعلام كما تريدون.. هم حتى الآن ليسوا مقتنعين لكننا نأمل أن نصل معهم إلى اتّفاق.

قد يأتون متأخرين

○ هل المشكلة تنحصر فقط في المعتقلين والجانب الإعلامي؟

– نعم.. المشكلة تنحصر فقط في هاتين النقطتين.

○ أنتم في المؤتمر عرضتم على المشترك تحديد زمان ومكان الحوار.. إلى أين يذهب الحوار في الفترة القادمة، وما توقّعاتكم، وماذا سيفعل المؤتمر إذا تمسّك المشترك بمواقفه؟

– نحن في المؤتمر سوف نتمسّك بالحوار باعتباره الوسيلة الفضلى لحل مشكلات البلد، لا توجد طريقة أخرى كما نعتقد نحن، وإيماننا بهذا الموضوع إيمان حقيقي وليس للاستهلاك الإعلامي.

نحن نريد أن نصل معهم إلى اتّفاق يوصلنا إلى طاولة واحدة للحوار، وتمسّكنا بالحوار لم يبدأ من اليوم، هو قديم منذ قَبلنا بالديمقراطية كوسيلة للتداول السلمي للسلطة.. الآن إذا رضي المشترك بالعودة إلى طاولة الحوار، أنا أقول لك إننا حتى في موضوعي الإعلام والمعتقلين قدّمنا وجهة نظرنا، هم إذا كان لديهم وجهة نظر فيما يتعلّق بهذين الموضوعين فليطرحوها، ونحن نقول بوضوح تام، سنضع هذه المسائل كلها على بساط البحث ولتكن كل وسائل الإعلام حاضرة وموجودة ويكون هناك شفافية في الحوار ويكون هذا الحوار مكشوفاً وعلنياً للرأي العام الداخلي والخارجي.. لدينا أشقّاء وأصدقاء يجب أن يكونوا أيضاً على اطّلاع بما يجري.

في تقديري الشخصي سوف يأتون ولكن سيأتون في وقت متأخّر وستكون هناك أمور أخرى قد تعقّدت، هكذا تعوّدنا منهم أن يرفضوا ويرفضوا ويعلّلوا ويبحثوا عن أسباب ومبرّرات أخرى لتأجيل الحوار ثم يقبلوا فيما بعد.. أتوقّع أن يقبلوا بالحوار لأنه ليس هناك طريقة أخرى، لا يوجد طريق آخر يمكن أن تسلكه اليمن غير الحوار.

الوقت ضيّق

○ وهل سنة ستكون كافية لاستكمال كل ما طُرح من مبرّرات للتأجيل العام الماضي، والمتعلّقة بالتعديلات الدستورية وتعديل قانون الانتخابات؟

– أنا معك.. أتّفق معك أن الوقت ضيّق جداً الآن وكان يمكن أن ننجز تعديلات دستورية بعد اتّفاق فبراير في ٢٠٠٩م، كان يمكن أن نتّفق على تعديلات دستورية وننجزها، كان يمكن أن نطرح هذه التعديلات على الاستفتاء الشعبي، كان يمكن أن نحصل على تفويض مجتمعي لهذه التعديلات وكان لدينا فسحة من الوقت لكي نتبادل الآراء حول طبيعة النظام السياسي القادم، لأن التعديلات الدستورية جوهرية وليست شكلية.. على سبيل المثال هناك رغبة– لدينا ولديهم– أن نخفّف المركزية بعض الشيء في اليمن، نشعر بأن المركزية قد أعاقت عملية التنمية في بعض الحالات، ونشعر بأنه لكي تكون هناك ديمقراطية حقيقية في اليمن لا بد أن يواكبها قدر أكبر من المرونة في الجهاز الحكومي.. خلال فترة الـ ٢٠ سنة الماضية منذ قيام الوحدة لدينا أنظمة وقوانين ركّزت الكثير من الصلاحيات التي تخص المحافظات والمحليات في المركز وقامت بإعطائها للمركز، ولذلك يواجه الناس صعوبات كثيرة في التعاطي مع قضاياهم ومشكلاتهم.. أحياناً ترى موظّفاً من المهرة على الحدود مع عمان يتابع قضاياه في صنعاء وهو أمر ليس جيداً بالنسبة للبلدان التي تنهج نهجاً ديمقراطياً أو على الأقل لديها الرغبة في أن تدخل هذه التجربة.. ونحن في اليمن بلد ديمقراطي، صحيح بلد ديمقراطي ناشئ ولديه صعوبات وإشكاليات في هذا الموضوع، لكن المركزية الشديدة خلال الفترة الماضية تجعلنا نشعر بأننا في حاجة لتجاوزها.. هم أيضاً لديهم هذا التفكير ربما تفكير أكثر تطرّفاً في هذا الموضوع ولكن لو طُرح على طاولة الحوار فلن نرفض أية أفكار.. كل ما في الأمر أننا سنتمسّك بالآراء التي نعتقد أن فيها مصلحة للدولة والمجتمع.

المركزية الشديدة أعاقت عملية التنمية

تنازلات

○ هل يمكن للمؤتمر أن يقدّم تنازلات في الحوار، وهل يطلب هذا منه من أشقّاء أو أصدقاء أو دول مانحة، وهو الذي اعتاد على أن يكون مرناً؟

– فيما يتعلّق بالتنازلات نحن دائماً نقدّم تنازلات ومازال لدينا مرونة في هذا الموضوع، ليست لدينا إشكالية سنقدّم تنازلات إذا كان المطلوب تنازلات تخدم المجتمع والأمن والاستقرار في اليمن وتحقّق مزيداً من الوحدة الاجتماعية والاقتصادية.. نحن ليس لدينا أي مانع في ذلك.. يعني مثلاً توقّفت الحرب في صعدة فكل الإجراءات التي نقوم بها الهدف منها هو إعادة اللحمة إلى المنطقة وإعادة الأمن والاستقرار وإعادة البناء والإعمار، لو لديهم أية آراء فيما يتعلّق بهذا الموضوع فنحن مستعدون أن نقبلها ونسمعها، لن نصم آذاننا عن آراء ستؤدي مثلاً إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في بعض المناطق المضطربة بالمحافظات الجنوبية والشرقية.. ليست لدينا مشكلة حتى فيما يتعلّق بالمعتقلين لو تقبّلوا هذه الفكرة أن يذهب الجميع إلى القضاء ليست هذه مشكلة.

نحن لدينا استعداد للتنازل لكن هل لديهم استعداد للتنازل؟ هذا هو السؤال لأنه لا يكفي أن يكون هناك طرف واحد لديه الرغبة في تقديم التنازل، لا بد أن يكون الطرف الثاني أيضاً لديه هذه الرغبة لكي نصل إلى اتّفاق.

وحدويون

● اليمن على بعد أيام من الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.. هناك قلق غربي من الدعوات الانفصالية لما يسمى بالحراك الجنوبي.. كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟

– طبعاً ٢٠ سنة ليست كبيرة في عمر المجتمعات ولكنها ليست صغيرة.. أعتقد أن عقدين من الزمان في تقديري الشخصي ومن تجربتي السياسية المتواضعة، أن الوحدة قد رسّخت جذورها في المجتمع اليمني.. لا يوجد أدنى شك في وجود صعوبات في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهناك أطروحات مخالفة لمشروع الوحدة، هناك مشاريع أخرى صغيرة مناطقية بعضها مذهبية، ولكن في جميع الأحوال غالبية المجتمع اليمني في شماله وجنوبه وفي شرقه وغربه متّفقون على أن الوحدة قضية متّفق عليها، طبعاً مع وجود شواذ واستثناء، وهذا الاستثناء هو الذي نحاول الآن أن نفهمه لأن طريقه هذا قد سلكه في عام ١٩٩٤م ولم ينجح. موضوع الوحدة عند اليمنيين موضوع حسّاس جداً، عندما يتعلّق الأمر بالوحدة فالناس تجدهم هنا وحدة واحدة حتى في المحافظات الجنوبية والشرقية الذين يصمتون الآن أو الفئة الصامتة المتفرّجة ستجدهم وحدويين، لكن هؤلاء الناس لهم مطالب وأنا أقول إن واحدة من المشاكل التي تواجههم هي كثير من المركزية التي ليس لها معنى، نحتاج إلى قدر كبير من اللامركزية في الحكم.. اللامركزية تؤدي إلى نقل كثير من الصلاحيات والإمكانات والاعتمادات إلى المحافظات، لامركزية تحقّق للناس هذا الشعور بالرضا تجاه السلطة وبالتالي الشعور بأنهم شركاء في الحياة السياسية والعامة.

لا حوار مع الانفصاليين

○ هل يمكن أن يكون هناك حوار مع قادة الحراك في الخارج؟

– الذين يؤمنون بالوحدة، وبوحدة المجتمع والأرض والشعب والتاريخ اليمني، فليس هناك مشكلة، نحن على استعداد للحوار معهم، لكن الذين يطرحون قضايا الانفصال أو فك الارتباط ليس بالإمكان إطلاقاً الحوار معهم، فهذا غير ممكن.. لن نضع أبداً اليمن على طاولة الحوار في موضوعاتنا.

لا نقاش حول الوحدة

○ هل هناك وساطات عربية في هذا الاتّجاه لتهدئة الأوضاع في المحافظات الجنوبية والشرقية؟

– لا أعلم بوساطات، لكن نقرأ مثلاً في الصحافة الرسمية لبعض الدول الشقيقة والصديقة أو نسمع تصريحات لبعض الأخوة قادة هذه البلدان عن رغبة أو نصيحة دائماً يوجهونها لليمن بأن تتحاور مع المعارضين.

وهم يتّفقون معنا أنه لا يمكن الحوار مع معارضين يطرحون قضية الوحدة على بساط البحث.. الوحدة قضية ليست قابلة للمناقشة، لا مع فلان أو علاّن من الناس ولا مع هذا الحزب أو ذاك.. ومثل هذه التصريحات من قبل هؤلاء القادة أو الحديث في إعلامهم الرسمي عن حوار نحن نقبله من حيث المبدأ لكني لا أعلم بوجوده.

لن نسكت على الخروقات

○ ما مدى إمكانية تحقيق السلام في ظل الخروقات في صعدة؟

– هناك حالات سنتعامل معها بقدر كبير من الموضوعية والصبر، لكن هناك حالات لا نستطيع فيها أن نقف مكتوفي الأيدي، عندما يتم الاعتداء على مؤسسة مدنية أو ينزل أتباع الحوثي من الجبال ويستولون على مديرية أو اثنتين، هذه حالات لا يمكن للدولة أن تسكت عليها، ولا يمكن لها أن تسكت على قطع طريق أو الاعتداء على مدرسة وهذا يحصل الآن للأسف الشديد من أنصار الحوثي، وهم يتحمّلون مسئوليتها في نهاية المطاف.. إنما الأعمال الصغيرة التي تحدث هناك خاصة بعد الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم فالدولة تتفهّمها ولديها قدر كبير من الخبرة في التعامل مع هذا الموضوع وستتغلب عليها.

هذا طبعاً إذا أقرّ الطرف الثاني أنه سيندمج في الحياة السلمية والسياسية والديمقراطية، أما إذا فكّر هذا الطرف في تهيئة نفسه لحرب سابعة فأنا أقول له ولكل الأطراف الإقليمية التي تساعده– وهي تكاد تكون معروفة بالنسبة لنا وللعالم العربي عامةً– سوف تخسرون هذه الحرب.

○ هل نقول إيران صراحةً؟

– رسمياً نحن نتّهم بوضوح حوزات علمية في إيران وخارج إيران بتقديم المساعدة.. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هل هذه الحوزات تقدّم المساعدة من ذات نفسها دون دعم أو موافقة أو ضوء أخضر من الجهات الرسمية في إيران، هذا هو السؤال؟ □

عكوش: اللقاء المشترك يتآمر على الثورة والوحدة

■ قال محمد عكوش عضو مجلس الشورى: إن الحزب الاشتراكي يفكر كيف يثأر من الثورة والوحدة اليمنية بعد أن أشعل حرب الانفصال.

واتهم الحزب الاشتراكي بقيادة عناصر تخريبية في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية والشرقية..معتبراً أن ما تمارسه عناصر ما يسمى بالحراك أعمال فوضى ناتجة عن دعم خارجي.

وأكد عكوش في حوار نشرته صحيفة «٢٦سبتمبر» بأن اللقاءالمشترك علاقتهم غير وطنية بالوطن نفسه .. الكلام الذي يتكلمون به شيء والعمل الذي يمارسونه شيئاً آخر.

وأشار الى أن أحزاب اللقاء المشترك أيدت العدو على الوطن منذ بداية الحرب التي أشعلها الحوثي في صعدة وتأييدهم هذا خطأ كبير.

كما أكد المناضل محمد عكوش أن الوحدة اليمنية راسخة رسوخ الجبال وهي أكبر من جبال اليمن ومن يتآمرون عليها مصيرهم الزوال ولن يصيبها أي شيء.

وقال: لا مقارنة بين ما كانت عليه المحافظات الجنوبية والشرقية قبل الوحدة وما أصبحت عليه الآن. واعتبر أن ممارسات اللقاء المشترك خيانة للوطن .. مشيراً الى رفضه الانضمام الى ما سموها لجنة التشاور وقال: أنا لست معهم وقد استدعوني وقالوا لي: كن مع اللجنة واعمل، فقلت: «لن أجي ولن أعترف بهذه اللجنة حقكم إطلاقاً».□

فساد هيئة الكتاب على طاولة النيابة العامة

■ أحالت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قضية اختلاس واستيلاء على المال العام بالهيئة العامة للكتاب إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

كما وجهت الهيئة في اجتماع لاعضائها برئاسة المهندس احمد محمد الآنسي، الجهات المعنية بإيقاف بقية المستخلصات المالية الخاصة بمشروع طريق جبل الشرق – عتمة –الدليل، وذلك لما صاحب تنفيذ المشروع من اختلالات كشفت عنها التحريات التي أجرتها الهيئة تمهيدا لإحالة القضية إلى النيابة.

ووجهت الهيئة الاثنين الماضي إنذاراً نهائياً لمنتسبي وزارة الإدارة المحلية الذين تخلفوا عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية وإمهالهم مدة أسبوعين لإتاحة الفرصة لمن أعيد انتخابهم مؤخرا في المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات قبل إحالة ملفاتهم إلى النيابة العامة.□

وزير العدل: لا وجود لأية محاكم استثنائية

■ أكد الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل عدم جود أي محاكم استثنائية بتاتاً في اليمن..

وقال: إن جميع المحاكم عادية، والمحاكم المتخصصة منها ليست استثنائية مثل: الجزائية، والأموال العامة، والتجارية، والأحداث والصحافة.. وقد أنشئت هذه المحاكم وفقاً لقانون السلطة القضائية، انطلاقاً من الحاجة إلى سرعة الفصل في القضاء، واكساب القضاة التخصص والخبرة في هذه القضايا.

ونفى وجود أي معتقل سياسي في السجون اليمنية على ذمة قضايا رأي عام أو مطالب حقوقية..

وقال أثناء لقائه بوفد الفريق الفني لمجموعة أصدقاء اليمن محور العدالة والأمن: «هناك معتقلون في السجون على ذمة قضايا جنائية بسبب ارتكابهم أفعالاً مجرمة وفقاً لقانون العقوبات الصادر ١٩٩٢م».
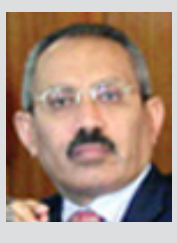
موضحاً أن من يقوم بأعمال التقطع والخروج في مظاهرات للقتل والسلب وإحراق الممتلكات العامة والخاصة من سيارات ومبان ومحال تجارية، ويدعون أنهم يقومون بذلك في إطار المطالبة بالحقوق وإبداء الرأي، فإن تلك الأفعال المجرمة قانوناً ليست من قبيل حرية الرأي والحق في التظاهر، في أي تشريع على وجه الأرض.□